



الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

بالتعاون مع منخر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة

ينظم :

المؤتمر العلمي الدولي حول:

" "

يومي 29 و 30 نوفمبر 2011

:

مدى تأثير مبادئ الريادة في منظمات الأعمال

واستخدامها كمدخل لتحسين القوائم المالية

:

نائب العميد للدراسات العليا/

معايير الإبلاغ المالي الدولية/

أيلول، سبتمبر/2011

مدى تأثير مبادئ الريادة في منظمات الأعمال

واستخدامها كمدخل لتحسين القوائم المالية

الملخص:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة. وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمار في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتلعب التقارير المالية دوراً أساسياً في قيام كل من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات بدورهم في تنمية الاستثمارات وتحريك الاقتصاد الوطني. إذ يضيف وسطاء المعلومات قيمة حقيقية وذلك إما بإضفاء مزيد من الثقة في التقارير المالية "المراجع الخارجي" أو بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية "محلل مالي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعتمد الوسطاء الماليون والمستثمرون على المعلومات التي توفرها التقارير المالية وغيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص الاستثمارية والاختيار من بينها. وهذا ما يضيف على القوائم المالية الثقة ويجعل الشركة في موقع ريادي في مجال المحاسبة ونمو أعمالها بشكل ملحوظ.

Abstract

Accounting information plays a key role in encouraging and developing the national economy and development investments in the different economic systems. The more important the role of accounting information when the state has followed the philosophy of free economy, where this information is a key element underlying the capital market. The money market is the channel that can be converted savings by individuals to invest in various projects contribute to the development of the national economy. And financial reporting play a key role in the creation of both financial intermediaries and information brokers in turn in the development of investment and move the national economy. It adds real value of information intermediaries, either by giving more confidence in the financial reports "External Auditor" or analysis of the information contained in financial reports "Financial Analyst" on the one hand, and on the other hand, supports financial intermediaries and investors on information provided by financial reports and other information in their analysis of investment opportunities and to choose from. and that's what leading position in the field of accounting and business growth significantly.

1- المقدمة:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية

الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة. وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمار في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وتلعب التقارير المالية دوراً أساسياً في قيام كل من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات بدورهم في تنمية الاستثمارات وتحريك الاقتصاد الوطني. إذ يضيف وسطاء المعلومات قيمة حقيقية وذلك إما بإضفاء مزيد من الثقة في التقارير المالية "المراجع الخارجي" أو بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية "محلل مالي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعتمد الوسطاء الماليون والمستثمرون على المعلومات التي توفرها التقارير المالية وغيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص الاستثمارية والاختيار من بينها.

ومع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية والتي كان من أهم أسبابها غياب الدور الأخلاقي للإدارات التي تعد البيانات المالية وهي المسئولة عنها بحكم القانون، وكذلك تلاشي دور المدقق الخارجي وعدم قيامه بدوره على الوجه الأكمل، ومصادفته على القوائم المالية دون بذل العناية المهنية الواجبة، مما أدى إلى فضائح مالية كثيرة، أطاحت بكبرى شركات التدقيق والشركات المالية معاً.

2- مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذا البحث في الإجابة على مدى قدرة الإدارة في إنتاج تقارير مالية عالية الجودة من خلال توفيرها إجابات مقنعة للأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر الريادة والإبداع ضرورة حتمية لاستمرار منظمات الأعمال.
- هل يعتبر ما تتمتع به الإدارة المالية من كفاءة وقدرة على تحقيق الأرباح هو نتيجة التزامها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومفاهيم الإبداع والريادة، وبما يتفق مع البيئة المحلية، مثل تكاليف تطبيق هذه المعايير الجديدة.

3- أهداف البحث:

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

- 1: تقديم عرض نظري لمفهوم الريادة وطبيعتها، وكذلك أخلاقيات الإدارة.
- 2: معرفة منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن الالتزام بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على توليد تقارير مالية عالية الجودة.
- 3: بيان أهمية تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية والحوكمة ودورها في تجنب الأزمات المالية.
- 4- أهمية البحث:

تتم أهمية البحث في انه يقدم عرضاً لمفهوم الريادية وطبيعتها والريادة في منظمات الأعمال، وجودة المعلومات المحاسبية، وخصائصها، وكذلك أخلاقيات الإدارة، ويعد موضوع الأخلاق المدخل الصحيح لريادة منظمات الأعمال، ولا يمكن الاستغناء عنه وذلك بسبب دوره في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري والفضائح المالية، وكذلك دور المدقق الداخلي والخارجي، وأيضا إتباع الإدارات لمبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية.

5 - منهجية البحث:

هذا البحث ذو طابع نظري من حيث استعراض الدراسات والأبحاث السابقة المتصلة به، وعليه سوف يتم استخدام المنهج الوصفي والذي يتناسب مع الدراسات الاجتماعية والانسانية، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، حيث يضم المبحث الأول مفهوم الريادة من حيث المفهوم والطبيعة وكذلك مفهوم الإبداع. أما المبحث الثاني فيضم الإبداع المحاسبي: من حيث مفهومه وخصائصه أما المبحث الثالث فيضم الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالقوائم المالية الجيدة

1- المبحث الأول الريادة:

1-1 المفهوم والطبيعة

تعتبر الريادة من الحقوق الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ تساهم المشاريع الريادية مساهمة فاعلة في تطوير التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان.

"كما تعتبر مثل هذه المشروعات النواة الأولى في منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة. فعلى الصعيد الفردي يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي، والرضا الشخصي، وتحقيق الذات بالنسبة لريادي وعائلته، كما يساهم المشروع الريادي في تطوير وظائف جديدة وتقليل مستويات البطالة في المجتمع. بالإضافة إلى إطلاق أنماط جديدة من السلع والمنتجات وكذلك الخدمات مما يؤدي إلى ظهور أسواق جديدة ويساهم في تقليل الفجوات الموجودة في اقتصاديات البلدان. ويعتبر أيضا المشروع الريادي اللبنة الأولى في تأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها مما يجعل مثل هذه المنظمات قادرة على الدخول إلى أسواق العالم الأخرى"¹.

1.1.1 مفهوم الريادة

تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم الريادة في الآونة الأخيرة وبالرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى ، فقد جاءت بعض هذه التعاريف على أن الريادة هي القدرة والرغبة في تنظيم أذرة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمول هذه التعاريف على بعض التعاريف الجديدة مثل: الابتكار والقدرة على تحمل المخاطر.

"الريادة : هي عملية إنشاء شي جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافأة الناتجة، أنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة ، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة (proiding value) إلى بعض المنتجات أو الخدمات. وهذه المنتجات أو الخدمات قد تكون أولا تكون جديدة أو فريدة (unique)، ولكن يجب أن يضيف الريادي لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية"².

ومن هنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية من تعريف الريادة هي³ :

1. عملية إنشاء شيئا جديدا ذا قيمة

2. تخصيص الوقت والجهد والمال

3. تقبل المخاطرة المختلفة

4. استقبال المكافآت الناتجة مثل : الاعتمادية، الاستقلال، المال.

ويمكن تأمين القيمة من خلال عملية تحويل الموارد إلى مخرجات حيث أن الريادي من خلال عملية التحول يبتكر شيئا مفيدا.

ويمكن النظر إلى تأمين القيمة أيضا من خلال التبادل المالي مثل : شراء المستهلكين لمنتجات وخدمات الريادي، كما يرى آخرون إنا الريادة هي تأمين شي مختلف مع إعطاء قيمة وإعطاء الوقت والجهد الضروري مع اخذ المخاطر وتلقي المكافآت، كما يمكن تأمين قيمة عن طريق بناء هياكل مناسبة تؤدي إلى تعاون الأنشطة مع المنظمات الأخرى .

وأخيرا يمكن القول بان الريادة هي التفرد، فالريادة بشكل رئيس تعتمد على الاختلاف والتنوع (variation) والتوافقات الجديدة، والطرق الجديدة وليس على النماذج والعادات المتبعة، إذ نستطيع من خلال الريادة الوصول إلى تأمين منتجات، وطرق فريدة لعمل الأشياء ، فهي ليست النسخ المطابق، أو إتباع ما يفعله الآخرون، انه عمل جديد وفريد.

فالريادة هي العملية التي من خلالها فرد، أو مجموعة من الأفراد يستخدمون جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجارب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع (Innovations) والتفرد (Uniqueness). ولا بد للريادي / الريادية من أن ينظر إلى تنظيم مشروعه ويتضمن اختيار الريادي للشكل القانوني للأعمال. وأدرك تصميم هيكل التنظيم المناسب لعمله حتى يضمن أن يسير العمل في التنفيذ على خير وجه؛ لأنه بدون

اختيار الهيكل التنظيمي المناسب فان الريادي قد يجد مشروعه في حالة الفوضى (Chaotic situation) لان نمو المشروع سيؤدي إلى تعدد وظائفه ولا بد من تسليم بعض الأعمال إلى الآخرين، وهي من أصعب الأشياء على نفس الريادي⁴.

وأخيرا نستطيع القول بان مفهوم الريادة قد تطور مع تطور نظرة الدول المختلفة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها. لذا فإننا يمكن أن ننظر إلى مفهوم الريادة ببعض المرونة عند التعامل معه، إذ يكون في الدول المتطورة مرتبط بالاختراعات والتفرد.

أما في الدول النامية فان من يأخذ روح المبادرة والتحرك ، ويخاطر وينشئ عملا جديدا ، يعمل من خلاله على المساهمة في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنه رياديا.

"وفي البعد الاجتماعي فان المجموعات المختلفة التي تتعامل مع الريادي خلال فترة حياة المشروع الذي يقوده تتوقع المكافأة من نجاح المشروع."⁵ وكل ذلك يعكس آثاره الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. لذا فان المجتمعات المختلفة تستطيع أن تأخذ مفهوم الريادي الذي يناسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به.

"ومما سبق فان الدول النامية عموما، والأردن بشكل خاص تستطيع أن تعتمد مفهوم الريادة على انه عملية إنشاء شئ جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافأة الناتجة. أنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم من خلال الأفراد، والذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم ، والالتزام بالتطبيق لكي يزودوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات. علما بان المنتج أو الخدمة قد تكون أو لا تكون جديدة أو فريدة لكن يجب، وبطريقة ما لتأمين قيمة بتخصيص الموارد والمهارات الضرورية"⁶.

أن الريادي يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأعمال التي يتبناها ويباشرها، إذ أن الريادي يملك طرقا جديدة في ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق والمجتمع المختلفة. لذا فان الريادي هو من يأخذ روح المبادرة والتحرك، ويخاطر وينشئ عملا جديدا، يضيف من خلاله قيمة ، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1.1. صفات ومزايا مفهوم الريادة.

. الريادة احد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات.

.الريادة هي الجهد الموجه نحو التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع.

ج. الريادة مجموعة من المهارات الإدارية الإبداعية المستندة على المبادرة الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتسم قراراتها بمستوى معين من المخاطرة.

د. الريادة تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

هـ. الريادة هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات والتي تعود للقرارات الفردية الهادفة إلى تحقيق الربح من جراء اختيار النشاط الاقتصادي الملائم .

و. الريادة نحو العمل الذي يقوم به الفرد تلقائياً حيث يشتري بسعر معين في الوقت الحاضر، لبييع بسعر غير مؤكد في المستقبل مما يجعله عرضة لحالات عدم التأكد.

3.1.1 . مفهوم الريادي.

لقد تطور مفهوم الريادي بدءاً من القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن الحالي، إذ بدأت الريادة تأخذ بعداً اقتصادياً و اجتماعياً.

"الريادي هو الشخص الذي يجلب الموارد، والعمالة، والأصول الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل. كما وأنه الشخص الذي يكون مسروراً بتأمين الثروة للآخرين"⁷ ، كما يرى بيتر دركر (Peter Druker) بان الريادي هو الذي ينظم وينفذ الفرص⁸.

ويتضمن مفهوم الريادي والمستكشف في هذا القرن نوع من السلوك ويشمل:

1. اخذ روح المبادرة والتحرك.
 2. قبول المخاطرة والفشل.
 3. تنظيم وإعادة آلية الاقتصادية والاجتماعية.
- وعموماً فإن الريادي هو:

1. الوكيل (Agent) الذي يقوم بتوحيد وسائل الإنتاج من اجل تقديم القيمة الجديدة التي تؤهله لإعادة تأسيس موارده المالية وبالإضافة إلى تحديد الأجر والفوائد والإرباح.
2. الشخص المجدد الذي يزاول التغيير في الأسواق من خلال تقديم المنتجات والخدمات بأنماط جديدة، وقد تأخذ هذه الأنماط الأشكال التالية:

- تقديم منتج جديد، أو إضافة جديدة على منتج قائم
- تقديم طريقة إنتاج جديدة
- المساهمة في فتح أسواق جديدة.
- الحصول على مورد (أو موردين) جدد.
- تأسيس منظمة جديدة في قطاعات الأعمال.

3. الشخص الذي يحاول سد النقص أو الثغرات في الأسواق من خلال أنشطته المختلفة، وهذه الأنشطة تعني القيام بمشروع بأسواق غير كاملة بعد، أو أسواق لا زالت متطلبات الإنتاج فيها غير متوفرة بالكامل.

4. الفرد الذي يدرك فرص السوق ويستجيب لها.

5. الشخص الذي يقوم بعملية تحديد وتطوير وصياغة الرؤيا الجديدة للأعمال من خلال فكرة جديدة أو فرصة جديدة أو طريقة جديدة لأداء الأعمال.

وغالبا ما ينظر إلى مفهوم الريادة على انه الوظيفة التي تتضمن استثمار الفرص المتاحة في السوق، إذ يشمل هذا الاستثمار توحيد وتوجيه مدخلات الإنتاج بصورة فاعلة، وعادةً ما يخوض الرياديين في المخاطر من اجل اقتناص مثل هذه الفرص ، بحيث تشمل تجربتهم على الأعمال ونشاطات جديدة وابداعية(Creative) كما يقوم الريادي بأداء دورا إداريا في العملية الريادية.

4:1:1 مفهوم الإبداع

تعد كلمات إبداع و ابتكار و نحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، و يعرف الإبداع في اللغة كما جاء في (لسان العرب)، من بدع الشيء و هو أنشأه، و جاء في (المعجم الوسيط): بدعه بدعا أي أنشأه على مثال سابق، و عرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه : الإيجاد أو التكوين أو الابتكار⁹، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح و محدد لأسباب تتعلق بتعدد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر إليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر إليه على أنه عملية، ومنهم من ينظر إليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، و لذلك سنتناول بعض التعاريف وهي :

الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس¹⁰.

الإبداع عبارة عن الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة، و الإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار والمشكلات والمناهج¹¹.

2- المبحث الثاني:

الإبداع المحاسبي:

المقدمة:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية للاتصال بين مختلف الأطراف من داخل الشركة وخارجها، وكلما كانت القوائم المالية مُعدة بعناية مهنية مناسبة، كلما كانت قادرة على جلب المستثمرين، وبالتالي زيادة الطلب على أسهم الشركة ومنه تعظيم أرباحها وتعزيز القدرة التنافسية للشركة. ومن المعلوم أن هناك العديد من الأطراف الذين يهمهم الحصول على معلومات عن الشركة تساعد في معرفة نتائج عمليات التشغيل من ربح أو خسارة والوقوف على شكل تدفق الأموال. وتعتبر القوائم المالية الأكثر شيوعاً لتوفير هذه المعلومات للاستخدام على نطاق عام، وتعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان .

2-1: مفهومه وخصائصه¹²

استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة .

- العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلقة
- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع
- قدرة المحاسب على التخيل والحدس
- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس
- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية
- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهديب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها

✓ مجالات الإبداع المحاسبي:

- نظام المعلومات المحاسبي
- المفاهيم والتعاريف والفروض والأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة والمراجعة
- القياس المحاسبي
- أساليب القيد والعرض

- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة
- الأساليب المختلفة لعرض التقارير
- أساليب التحليل المالي
- تطوير البرامج الآلية المحاسبية .

✓ معوقاته:

- المعوقات الشخصية
- المعوقات التنظيمية
- المعوقات الاجتماعية
- المعوقات البيئية .

2:2 : فجوة التوقعات:

إن الهزات المالية المتلاحقة التي تعرضت لها الشركات في مختلف أرجاء العالم وخاصة الشركات الكبرى، وما تبع ذلك من إجراءات قانونية بحق هذه الشركات من رفع دعاوى قضائية، وأيضاً تم مقاضاة المراجع الخارجي بسبب تصديقه على بيانات مالية غير حقيقية من وجهة نظر المستثمرين والذين يعتبرون المراجع الخارجي مسئول عن صحة البيانات المالية للشركات التي يراجع حساباتها.

"وحيث أن مهنة مراجعة الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكفاءة المستفيدين من خدمات المراجعة، لذا يجب على مراجعي الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير المهنية لمراجعة الحسابات، وقواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم"¹³.

ويتوقع المجتمع المالي من مراجعي الحسابات أن يضمنوا في تقاريرهم الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والاستقلال والحياد، كما يتوقعون منهم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ومنع صدور القوائم المالية المضللة. ولكن لا توجد عملية مراجعة تستطيع أن تقدم تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للشركة والأداء غير السليم للإدارة المالية، والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً¹⁴.

" وقد ناقش ¹⁵ Mautz and Sharaf استقلال المراجعين من وجهة نظر المجتمع، وخلصا إلى أنه على الرغم من أن المراجعين المزاولين للمهنة يفترض فيهم دائماً الكفاءة المهنية، إلا أن الاستقلال غير مفترض فيهم دائماً، فتقديم المراجعين لخدمات أخرى غير المراجعة لعملائهم من الشركات التي يقومون بمراجعة حساباتها، مثل خدمات الاستشارات الإدارية، والاستشارات الضريبية، واختيار وترشيح المديرين والعاملين، وتشغيل الأنظمة المحاسبية ومسك الدفاتر، وغيرها تحدث جدلاً كبيراً في الفكر المحاسبي منذ سنوات وحتى الآن، فالدراسة التفصيلية لمجموعة العمل التي قامت بها عضو الكونغرس الأمريكي Lee Metacalf ترى أن تقديم المراجعين لمثل هذه الخدمات إلى عملاء المراجعة تعتبر تهديداً حقيقياً للاستقلال نظرياً لأنها تخلق تعارض في المصالح بين تقديم هذه الخدمات وتقديم خدمات المراجعة في نفس الوقت، ويمكن القول أن المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة تجعل من الصعب على المراجعين أن يحافظوا بشكل دائم على استقلالهم عند اتخاذهم للقرارات في عمليات المراجعة".

ولتأكيد ودعم استقلال وحياد مراجع الحسابات الخارجي وزيادة ثقة الجمهور في تقارير المراجعة وتضييق فجوة التوقعات، وعدم ممارسة إدارة الشركة الضغط على المراجع للسير في نهجها وللمحافظة على استقلاله، فإن قانون الشركات في معظم بلدان العالم قد نص على حق تعيين وتحديد أتعاب وعزل المراجع بيد لجنة المراجعة بالشركة، وفي حال عزل أو عدم تجديد تعيين المراجع أن يقدم تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح أسباب ذلك لإخلاء مسؤوليته، وضرورة أن يحصل المراجع الجديد قبل قبول التعيين على شهادة من المنظمة المهنية بإخلاء مسؤولية المراجع السابق¹⁶. ومن وسائل تدعيم استقلال المراجع تحديد نسبة من إجمالي الأتعاب المهنية لمكتب المراجعة لا يجوز أن يحصل عليها من عميل واحد، حتى لا يكون معتمداً كثيراً في دخله على عميل واحد مما يهدد استقلاله، وقد أصبح هذا الاقتراح واقعاً عملياً في معظم الدول المتقدمة وتحددت نسبته 15% في بلدان مثل بريطانيا وإيرلندا. كما أن وضع برامج لمراقبة الجودة ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية سوف يؤدي إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء المهني إلى المستويات المتوقعة منهم ومن ثم رضاء المستفيدين عن خدمات المراجعين. " ويحق للمستفيدين تحديد مطالبهم من مهنة المحاسبة والمراجعة، وبأهمية أن يقوم المراجعون بدراسة هذه المطالب ومحاولة تلبيتها في إطار خطة متكاملة لتطوير التقارير المالية ومراجعتها، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا بد وأن يقبل المراجع الدور المتوقع منه أن يلعبه، وأن يتحمل مسؤوليات أكثر لتلبية توقعات المستفيدين من تقارير المراجعة، فإذا كان من المتوقع أن يتحمل المراجع مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش، وأن يقرر عن مدى استمرارية الشركة فلا بد أن يتحمل المراجع هذه المسؤوليات وأن تدخل في نطاق

عمله، وأن يُؤخذ ذلك في الاعتبار ضمن معايير المراجعة، أي يجب إعادة تحديد دور المراجع ومسئوليته في ضوء ما تسفر عنه دراسة توقعات المستفيدين¹⁷.

3: المبحث الثالث:

الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالقوائم المالية الجيدة:¹⁸.
المقدمة:

يشير مفهوم حوكمة الشركات، بشكل عام، إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ السلمية لحكومة الشركات إلى إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وقد أصبحت حوكمة الشركات corporate governance من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وبريطانيا .

3:1: علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المحاسبية:

تحدد علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المحاسبية بالنقاط التالية:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه ، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة ، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملك.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية ، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي ،وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال ،كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية ،إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك . كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003م (NYSE,2003)) والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة .

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان :
الأول: المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى
الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة :-

أشار تقرير الحوكمة الأول في مصر الصادر عام 2001م، بأنه من الممارسات السلبية حوكمة الشركات في الشركات المصرية هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة (18). ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المصرية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002م الخاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية .

كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .

3- دور المراجعة الداخلية :

تساعد المراجعة الداخلية - بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها - في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعية لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

4- دور المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ، فإن دور المراجعة الخارجية

أصبح جوهرى وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.

5- دور لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات - إن لم يكن جميعها - علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة ،بل أشارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة ،علاوة علي ذلك يشير البعض : بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

6- تحقيق الإفصاح والشفافية.

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ،لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة .

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD وتم تعديلها في 12 أبريل 2004 م ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية .

7- إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة ، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة ، وكذلك خبرتهم المالية ، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية.

أن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق ، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

وبذلك يرى الباحث أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية ، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة ، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

2:3 : الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

تتمثل هذه الجوانب من وجهة نظر الباحث في الجوانب النظرية والإجرائية التي لا يمكن تطبيق الحوكمة بدونها لأنها بمثابة الإطار العام التي يجب علي جميع الوحدات الاقتصادية - أن تبدأ به حتى يمكن لها التحقق من تطبيق الحوكمة ، وقد تم صياغتها بالاعتماد على الدراسات السابقة (25) - بالإضافة إلى اجتهادات الباحث - وذلك على النحو التالي :-

أولاً:- أهداف ومزايا حوكمة الشركات.

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها ، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول إلي تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها .

ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:-

- 1- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- 2- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- 3- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- 4- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها .

ثانياً: خصائص حوكمة الشركات.

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة ،وهي :-

- 1-المسئولية أمام مختلف الأطراف.
- 2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- 3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- 4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- 5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً:- مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية ،وهي :-

- 1- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
- 2- وجود لجان أساسية - منها لجنة المراجعة - تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
- 3- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- 4- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- 5- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

رابعاً:- محددات حوكمة الشركات.

بالنظر السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة ،وهي :-

- | | |
|----------------------------|---|
| أ- محددات داخلية وتشمل: | ب- محددات خارجية وتشمل: |
| 1- المساهمون. | 1- الأنظمة والتشريعات والأجهزة الرقابية |
| 2- مجلس الإدارة والمديرون. | 2 - معايير المحاسبة. |
| 3- أصحاب المصالح. | 3- معايير المراجعة |

4- المراجعة.

4- المؤسسات المالية.

5- الأسواق

5- طرق الإفصاح المحاسبي.

الاستنتاجات:

- تعتبر الريادة من الحقول الهامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعلية فإنها تفرض نفسها على الإدارة الناجحة كي تسلك طريق النجاح، وعندما تلتزم بها فإنها ستولد تقارير مالية عالية الجودة.
- تعتبر مفاهيم الريادة والإبداع والشفافية وغيرها مفاهيم موجودة من قبل، ولكن لم يتم التطرق إليها إلا في أوقات الأزمات، وقد أوضحها الاقتصاد الإسلامي منذ قرون بعيدة، وهذا الاقتصاد لم يتعرض لأي أزمة كالتى يشهدها الاقتصاد المعاصر سواء الرأسمالي أو الاشتراكي.
- من خلال هذه الدراسة تبين أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بعلاقة موجبة مع مبادئ الريادة والشفافية والحوكمة، فكلما كانت الإدارة تلتزم بهذه المبادئ كلما كانت في موقع متقدم على طريق الاستمرارية وتحقيق الأرباح.
- إن ما تتمتع به الإدارة المالية من كفاءة وقدرة على تحقيق الأرباح هو نتيجة التزامها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومفاهيم الإبداع والريادة، وبما يتفق مع البيئة المحلية، مثل تكاليف تطبيق هذه المعايير الجديدة.

التوصيات:

- يوصي الباحث بالاهتمام أكثر بموضوع الأخلاق المهنية في الإدارة المالية، لما له من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة، وأن هذا الموضوع لم يأخذ حقه الكافي من قبل الباحثين.
- التوصية إلى الهيئات التدريسية في الجامعات بتوجيه عناية الباحثين إلى البحث في مواضيع التقارير المالية وعلاقتها بالشفافية والإبداع، ومن جهات نظر متعددة مثل الملاك والدائنين وأصحاب المصالح وغيرهم.
- التوصية إلى منظمات الأعمال في دولنا النامية بتبني وتمويل مثل هذه الأبحاث، على غرار منظمات الأعمال في الدول المتقدمة، والتي تعالج مشكلات مالية وإدارية قد تكون سبب مباشر في تقدم ونمو تلك المنظمات.

المراجع:

- ¹ : النجار، فايز جمعة، و العلي، عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- ² Kuratko, Donald F, Hodgetts, Richard M. (2001) Entrepreneurship A contemporary Approach 5th ed, Harcourt College Publishers. P, 29.
- ³ Hisrich. Robert D. and Peters, Michael P, (2002) Entrepreneurship (5th), Irwin: McGraw- Hill, Companies, Inc. P. 10.
- ⁴ Coulter, Mary, (2001), Op, Cit, P. 6, 21, 154.
- ⁵ Kuratko, Donald F, Hodgetts, Richard M. (2001). Op, Cit, P. 29.
- ⁶ Hisrich, Robert D, and Peters, Michael P. (2002), Op. Cit, P. 10.
- ⁷ Coulter, Mary, (2001), Op, Cit, P. 7.
- ⁸ Whleen, Thomas L, and Hunger, J. David, (2004), Strategic Management Business Policy, (9th ed), Upper Saddle River, New Jersey, Pearson Education, Inc.
- ⁹ القاموس العصري الحديث، دار التوفيق والنشر، بيروت، لبنان، (1988).
- ¹⁰ نادية هايل السرور، مقدمة في الإبداع ، دار وائل للطباعة والنشر ، 2002 .
- ¹¹ نادية هايل السرور، مرجع سابق .

¹² الزعبي، علي فلاح، و الجريري، ماجد عبدالعزيز، دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا، 4 - 5 / تموز / 2007، عمان، الأردن .

¹³ International Standards of Auditing"1998"consideration of laws and Regulations in an audit of financial statements, first edition pp.94- 105.

¹⁴ جريوع، يوسف محمود، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات،مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 12،العدد 2،غزة، فلسطين،يونيو 2004،ص367-389.

¹⁵ Mautz, R.K.and Sharaf, H.A."1961"THE PHILOSOPHY OF Auditing"Sarasota: American accenting association"1961.

¹⁶ Mauts K, A, and Matusiak. L.W, 1988", concurring partener Review Revisited, Journal of accountancy, March 1988, pp.56-63.

¹⁷ ICAEW Institute of chartered accountants in England and Wales, 1992, the Audit Expectations Gap in the United Kingdom,"London: INAEW 1992,PP:22-26.

¹⁸ خليل، محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية-<http://islamfin.go> متاح للمطالعة بتاريخ 2010/2/14 الساعة 09.30 forum.net/montada-f43/topic-t2072.htm